واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وآفاقها المستقبلية

م . م. ناجي ساري فارس*
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص:

تُعد إيران من الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وهناك قطاعات إنتاجية تسهم في زيادة الدخل الإيراني من خلال تنويع صادرات إيران لمختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية مع الدول النامية. وقد عمدت الحكومة الإيرانية إلى تحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى تحسين الاقتصاد الإيراني عن طريق الغاء الحواجز الكمية على الصادرات والواردات. ومن المعروف فإن واحداً من المؤثرات للهيكل الاقتصادي الإيراني هو الصادرات، وهذا يؤدي إلى تغير في ميزان المدفوعات وميزان النقد الأجنبي . وتُعد إيران من الدول النامية التي تعتمد على الاستيرادات والصادرات لمختلف السلع والخدمات، لذا أن البحث يدرس واقع التجارة الخارجية وآفاقها المستقبلية لإيران . لذلك إن تطور التجارة الخارجية الايرانية تأتي عن طريق الجهود الكبيرة في خطط التنمية الاقتصادية الناجحة.

إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تعتبر هذه التجارة السبيل الوحيد لاحتياجاتها من السلع والخدمات، لذلك إن قوة الدولة تأتي من قوة صادراتها ، وإن الفائض في الميزان التجاري يأتي من تنويع الصادرات وتقليل الواردات. ولذا فأن تجارة إيران الخارجية مع الدول النامية تأتي من تصدير النفط وبعض السلع الاستهلاكية والإنتاجية، واستيراد بعض الموارد الاساسية من هذه الدول عن طريق التبادل التجاري، وقد اعتمدت الحكومة الايرانية على خبراتها العلمية الاقتصادية في تطوير تجارتها الخارجية مع الدول النامية جاء ذلك من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل التقليل من الاستيرادات. ومن خلال ما تقدم

* E-mail: Najiifarss@yahoo.com

فإن البحث يدرس الآفاق المستقبلية لتجارة إيران الخارجية التي تعتمد على التطور التقني لمختلف نشاطات القطاعات الاقتصادية الايرانية، وما هي الدول التي تتعامل معها إيران من الدول النامية في تجارتها الخارجية وما أنواع الصادرات والاستيرادات بين إيران الدول النامية.

المقدمة:

إن موضوع التجارة الخارجية من الموضوعات المهمة المرتبطة بالصادرات والواردات والميزان التجاري . ويعتبر كمصدر أساسي للتمويل في الموازنة العامة للدولة. ومن الاهمية الاقتصادية الكبيرة للتبادل التجاري بين إيران والدول النامية تعتمد بالدرجة الاساس على الصادرات والاستيرادات. إذ تمر إيران بالوقت الحاضر بحصار اقتصادي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية ومن الأهداف الاساسية في سياسة ايران الاقتصادية تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. وتعتمد ايران في تجارتها الخارجية على تصدير النفط، وبعض السلع الاساسية الفائضة عن الحاجة. وكذلك تقوم إيران بتصدير المواد الانشائية والمواد الكهربائية والسيارات، وتصدر إيران كذلك الكهرباء والمواد البتروكيمياويات، ومنها الاسمدة الكيمياوية، وغيرها من المواد الفائضة عن حاجة إيران في الداخل وتصدر هذه المواد في أغلبها إلى الدول المجاورة مثل العراق وأفغانستان، وكذلك تركيا، وإلى دول الاتحاد السوفيتي السابق المجاورة لإيران منها أذربيجان، وقردستان، وكزاخستان، وأوزبكستان. ويصدر أغلب النفط الإيراني إلى دول أمريكا الجنوبية والهند وكوريا الجنوبية، والصين وغيرها من الدول الاسيوية، وتستورد ما تحتاج اليه المواد التي تدخل في تطوير صناعاتها المختلفة ومنها الصناعة النفطية، لذلك إن زيادة صادرات إيران وتنوعها تؤدي إلى توسع نطاق السوق الايرانية، وبالمقابل تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي الايراني، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

مشكلة البحث:

مما لا ريب فيه إن واقع التجارة الخارجية يعد من المداخل الرئيسة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الأرقام في متن البحث بأن الواقع التجاري في ايران يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأساس، ومن المشاكل التي تحدث في القطاع التجاري الخارجي

الايراني في الوقت الحاضر ، إذ يمر بمرحلة صعبة، إذ إن أمريكا وبعض الدول الاوربية تفرض حصاراً اقتصادياً بسبب المفاعل النووي الايراني، لذلك فإن مشكلة البحث هي الوقوف على التعامل مع المستجدات الجديدة في قطاع تجارة ايران الخارجية من أجل التغلب على الحصار الاقتصادي، بالاعتماد على الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض للحصول على العملات الاجنبية.

فرضية البحث:

إن البحث يؤسس لفرضيات تنويع الصادرات والتقليل من الواردات، والتعامل مع الدول النامية وخاصة في دول أمريكا الجنوبية والدول المجاور لإيران في أغلب الاحيان لتجارة ايران الخارجية. ومن فرضيات البحث معرفة واقع التجارة الخارجية الايرانية التي تعتمد في صادراتها على النفط بالدرجة الاساس . ولهذا إن البحث يفترض إن هناك زيادةً في التبادل التجاري بين إيران والدول النامية (المجاورة) . لذا لابد من زيادة التبادل الخارجي والدول النامية من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات لمستقبل إيران التجاري .

أهمية البحث:

تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات. وبما أن التجارة الخارجية لها الأثر الرئيس في زيادة النشاطات الاقتصادية لمختلف الدول ومنها إيران، إذ إن لهذه التجارة أثراً مهماً في عملية توفير السلع والخدمات، من خلال استيراد ما تحتاج من سلع وخدمات، وتصدير ما يفيض عن حاجتها إلى مختلف الدول ومنها النامية. ولذ إن أهمية البحث تأتي من أهمية الواقع التجاري الخارجي في إيران وآفاقه المستقبلية، وما هي الدول النامية التي تتعامل إيران وإياها من خلال التبادل التجاري .

هدف البحث:

إن من أهداف البحث بيان تطور التجارة الخارجية في ايران، وتوسع التبادل التجاري مع الدول النامية، وما هي آفاقها المستقبلية بالنظر إلى علاقة إيران بالدول النامية من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد، ويهدف البحث معرفة الفائض أو العجز في الميزان التجاري الايراني. أما الهدف الاساسي لواقع التجارة الخارجية الإيرانية مع الدول النامية زيادة التبادل التجاري في المستقبل مع هذه الدول.

أولاً: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

تُعد التجارة هي المسؤولة عن الاستقرار وكذلك الازدهار الاقتصادي لأي دولة من دول العالم، وهي عبارة عن انعكاس إيجابي للمستوى الاقتصادي . ويؤخذ في الكثير من الأحيان نصيب الفرد متوسطاً للدخل من خلال التجارة الخارجية، لذلك أن نصيب الفرد في الدول النامية يكون أقل مما هو موجود من نصيب الفرد في الدول المتقدمة، وهذا يدل على إن التجارة الخارجية في الدول المتقدمة مزدهرة ومتطورة من خلال تنويع الصادرات وتركز الاستيرادات، وهو عكس حالة الدول النامية التي تكون فيها تنوع الاستيرادات وتركز الصادرات .

1- تعريف التجارة الخارجية

بغية التعرف على ماهية التجارة الخارجية سيتطرق البحث إلى ذلك من خلال مفهوم التجارة الخارجية. ففي أي دولة من الدول يتضح إن هناك أهمية كبيرة للتجارة الخارجية من خلال ما تصدر الدولة من فائضها من السلع والخدمات من أجل الحصول على العملة الاجنبية التي تسهم في تمويل استيراد ما تحتاج إلية الدول النامية ومنها إيران من أجل توفير متطلبات التنمية الاقتصادية ومعالجة الكثير من المعوقات التي تعترض خطط التنمية الاقتصادية، ولذا إن مفهوم التخلف والتقدم الاقتصادي لأي دولة من الدول ومنها النامية مرتبط بإسهام كل دولة في حجم تجارتها الخارجية[1]. وبعد هذه المقدمة فإن لتطور المجتمع الانساني واتجاه الأفراد إلى التخصص في إنتاج سلع معينة حصل لديهم شيئان، الأول إنهم أخذوا ينتجون سلعاً بمقادير تفوق حاجتهم إليها، والثاني إنهم أصبحوا بحاجة إلى سلع أخرى غير السلع التي تخصصوا في إنتاجها.

ولذا لابد من مبادلة الفائض لديهم من السلع التي أنتجوها بالسلع الأخرى التي هم بحاجة إليها. وكان تطور العلاقات الاقتصادية بين الأفراد بداية لظهور التجارة، وقد قامت التجارة في مرحلتها البدائية بما يسمى المقايضة ويقصد بها مبادلة سلعة بسلعة من دون أن تكون هناك وساطة للتبادل، كالنقود في الوقت الحاضر. فقد كان المشتغل بالصيد يبادل ما يملك من جلود ولحوم بما عند المشتغل بالزراعة من قمح وحطب وغيرها، لكن بفضل التطور اكتشفت النقود وهجرت المقايضة وترتب على ذلك تطورات في العمليات التجارية. ولهذا عرفت التجارة على أنها عملية شراء السلع والخدمات وبيعها

[1] توم جي بالمر، العولمة أمر عظيم. http// www. Misbalhrriyya .org

داخلياً أو دولياً ، ولكي تكون الفاعلية الاقتصادية من قبيل التجارة يجب أن يكون شراء السلعة أو الخدمة بقصد بيعها وليس بقصد استهلاكها أو بقصد استخدامها في الإنتاج، ويدعى من يقوم بعملية التجارة بالتاجر. وتنقسم التجارة على قسمين هما: التجارة الداخلية، ويقصد بها إجراء عمليات التبادل التجاري داخل الحدود الجغرافية للدولة. أما التجارة الخارجية، فهي إجراء عمليات التبادل التجاري عبر الحدود الدولية[1]. وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في إنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة وكذلك يقصد بالتجارة الخارجية Foreign Trade عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل بين دول متعددة سواءً مجاورة للدولة أم غير مجاورة لها[2]. ونتيجة لتباين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، لذلك ينبغي التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناه الواسع، ويشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة. أما مصطلح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع فيشمل كلاً من:

أ – الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).

ب – الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية) .

ج – الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلف.

د – انتقالات رؤوس الاموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين في المفاهيم أتجه معظم الكتاب إلى استخدام التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية International Trade للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[3].

لذلك إن العلاقات الخارجية تتمثل في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول على السلع والخدمات أو لتسوية الديون وذلك بقصد السعي وراء الكسب لتحقيق التوازن بين جانبي الخصوم والأصول كهدف من أهداف التجارة ، لقد تعددت الصيغ

---

[1] د. جلال عبد المهدي، وآخرون، الاقتصاد، الطبعة الأولى، مطبعة أساور، بغداد، 2011، ص. ص 8 – 11 .

[2] حسام جاد الرب، دراسة جغرافية تحليلية لواقع تجارة مصر الخارجية. www.kotobiArabia.com

[3] المصدر نفسه.

المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من الدراسة، فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل (أهم صور العلاقة الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات).

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها (فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي: تبادل السلع المادية، وتبادل الخدمات، و تبادل النقود (رؤوس الأموال)، وتبادل عنصر العمل. وتعرف التجارة الخارجية أيضاً بأنها تمثل "حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال" . يلحظ من هذا التعريف إدخال الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال رؤوس الأموال موضحاً بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي ومتجاوزاً بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي[1].

2- أهمية التجارة الخارجية

أما أهمية التجارة الخارجية فإنها تختلف بين دول العالم فهناك بعض الدول يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية لأنها تكون مصدر رزق للعديد من السكان سواءً من خلال العمليات المباشرة التي ترتبط بعمليات الاستيراد والتصدير أم من خلال العمليات المساعدة لها. كما إنها قد تكون السبيل الوحيد لمد العديد من الدول باحتياجاتها من السلع والخدمات أو قد تكون هي الوسيلة لتصريف فائض منتجاتها. وهناك دول أخرى لا يعتمد اقتصادها على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة على الرغم من إن التجارة لن تفقد الاهمية بالنسبة لها وإن أهمية التجارة الخارجية تعزى إلى ما يلي[2]:

1- إن التجارة الخارجية هي أحدى وسائل قوة الدولة وعظمتها: فقد أكد المذهب التجاري أن التجارة الخارجية هي السبيل لعظمة الدولة وإن الدولة لكي تكون قوية عليها أن تحصل على المعادن النفيسة كالذهب والفضة، وسبيلها إلى ذلك هو تحقيق فائض في الصادرات على الاستيرادات.

[1] د. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (7)، كلية الآداب، جامعة تكريت، حزيران 2013، ص 123.

[2] د. جلال عبد المهدي، وآخرون، مصدر سابق، ص. ص 51 – 52 .

2- أهمية التجارة الخارجية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الإنتاج: فعلى الرغم من إن التجارة الخارجية ليست حديثة العهد إلا إن ازدهارها كان بعد قيام الثورة الصناعية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الإنتاج، إذ أن الإنتاج الكبير كان سمة رئيسة من سمات الثورة الصناعية، وهذا ما لا يمكن أن تستوعبه السوق الداخلية لذا لابد من تصريف هذا الفائض خارجياً.

3- التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي: إذ تعد التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي لأنه من الممكن عن طريقها الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات بالموارد الإنتاجية المتاحة نفسها.

4- التجارة الخارجية بوصفها وسيلة للتنمية الاقتصادية: إذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية فالتاريخ الاقتصادي يدلنا على إن الصادرات كانت وسيلة لتصريف فائض المنتجات للعديد من الدول الصناعية، من ثم ازدهرت فيها الصناعات وتوسعت عمليات الإنتاج الصناعي وزادت الاستثمارات وارتفعت الإنتاجية.

أما دور الاستيرادات في عملية التنمية الاقتصادية فهو أكثر وضوحاً، إذ أن الكثير من الدول وبخاصة النامية منها بحاجة لاستيراد المكائن والمعدات التي تفتقر إليها وهي ضرورية لتحقيق التنمية فيها[1]، ولابد أن نشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ويمكن تلمس هذه العلاقة من خلال التعرف على أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد، ويظهر ذلك بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال[2]:

أ- النمو الاقتصادي: لقد أجري عدد من التحليلات القطرية المقارنة والطويلة، في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر في معدلات النمو ، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة معدلات سرعة النمو الاقتصادي، ولا تخفى علينا أثار النمو الاقتصادي في تحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفقر.

---

[1] المصدر نفسه، ص 52.

[2] نان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 13.

ب- الدخل القومي: للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي، إذ تبدو وكأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى. ويتوقف أثر هذه التقلبات وصداها على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد. ويتجلى ارتباط التجارة الخارجية وأثره في الدخل الوطني في عملية الاستيراد والتصدير كلها، إذ يعد التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول، ونقصانها يعني حرمان الاقتصاد الوطني من مورد من موارد الدخل.

ج- استغلال الموارد: إن أهمية التجارة تكمن في حسن استغلال الموارد؛ وذلك من خلال ما تمنحه التجارة الخارجية لتصريف الإنتاج والحصول على دخل يسهم في شراء معدات تزيد من كفاية الإنتاج. فالتجارة الخارجية يمكن أن تساعد في رفع الكفاية الإنتاجية من خلال المنافسة، وهذا ما قد يعود على البلد بمنافع كثيرة . وهي تساهم كذلك في ادماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

د- توزيع الدخل: للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في إعادة توزيع الدخل القومي والحل الاجتماعي. ولكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم؛ ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة. كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج. فتعمل على تغير هيكلة وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك، وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضل بين المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين[1]. وعليه فإن التجارة الخارجية تحقق من جانب الصادرات دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي، في جميع دول العالم النامية والمتقدمة على السواء، في ظل سياسات تحرير الاسواق والانفتاح التجاري العالمي، إذ ساهمت الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية. فالتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات، واستيراد وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يبين مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الاسواق العالمية. إذ أصبحت معظم الدول تبدي اهتماماً كبيراً من خلال تطوير مستوى سياستها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الخارج. ويعد التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم النشاطات التجارية الاساسية في دفع عملية التنمية

[1] المصدر نفسه ، ص 52 .

الاقتصادية[1]. فتصدير المنتجات والسلع الوطنية يمثل أمراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج وتلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في حركة الاقتصاد سواءً من حيث مواجهة فائض الطلب الناشي عن مختلف قطاعات الإنتاج أم من حيث تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من السلع بمختلف أنواعها ويتمثل ذلك بجانب الاستيرادات، ومن حيث تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من المنتجات ممثلة بالصادرات السلعية.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بأنها محرك للنمو والتنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية وتبادل السلع ومن ثم توسيع الاسواق الاقليمية، إذ تشير المصادر إلى أن التجارة الخارجية تؤثر بشكل إيجابي في عملية التراكم الرأسمالي والاستثمار؛ من خلال استيرادات السلع الرأسمالية التي تسهم في نقل التقنية وتوطينها[2].

أما أهمية وتطوير تجارة إيران الخارجية مع الدول النامية، فإن ذلك يؤدي إلى تنمية صادرات ايران من خلال تنويع المنتجات الاستهلاكية والإنتاجية، وكذلك تطوير الخدمات والتي تقوم إيران بتصديرها إلى الدول النامية، وهذا يؤدي في النهاية إلى تطوير عملية التنمية الاقتصادية في إيران بشكل عام. لذلك فإن مؤسسات التطوير التجاري تعد من أهم المؤسسات الفاعلة والمشاركة في عملية إيجاد الاسواق العالمية من أجل التبادل التجاري ومنها الدول النامية.

ثانياً: نظريات التجارة الخارجية ومستجداتها

تتغير أنماط العلاقات الاقتصادية الخارجية كلما قطع الجنس البشري شوطاً في التقدم العلمي ،وهذا ما حدث في ظهور العولمة، بما تحمله من تكلفة في التطور والتقدم كالثروة العلمية، والتبادل المعتمد، والتخفيف من الحواجز، وهذا ما يؤدي إلى تفسير مكمل للتبادل التجاري الخارجي من خلال ظهور اتجاهات مستجدة حديثة . وقد استندت التجارة الخارجية على عدة نظريات يمكن إيجاز أهمها كما يلي:

---

[1] أحمد صدام عبد الصاحب، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية، العددان (44-43)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. ص 74-62 .

[2] المصدر نفسه، ص 74.

أولاً: النظرية الميركانتلية (المذهب التجاري) Mercantilism Theory

(سادت هذه النظرية في القرن السادس إلى المنتصف القرن الثامن عشر في بلدان عدة مثل: بريطانيا، وفرنسا، وأسبانيا، وهولندا) إذ إن الدول إذا ما أرادت أن تصبح قوية وغنية فإن طريقها إلى ذلك هو أن تصدر أكثر مما تستورد، ويمكن تسوية الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن الثمينة كالذهب إلى الداخل، وكلما أستحوذ بلد معين على كمية أكبر من الذهب أصبح أعظم غنى وأشد بأساً. وعلى هذا الاساس تبنى اليركانتليوم فكرة تدخل الحكومة، وأنه يستحيل على البلدان أن تحقق فائض صادرات في الوقت نفسه وأن كمية الذهب الموجودة ثابتة في أي لحظة زمنية، فأن ما تكسبه كل دولة لابد من أن يكون على حساب دولة أخرى[1].

ثانياً: نظرية التوازن التلقائي (ديفيد هيوم) Equilibrium Theory

(أشار ديفيد هيوم (1711 – 1776)) إلى ملحوظات دقيقة حول ضعف منطق الفكر اليركانتليوم فأشار إلى أن الميركانتلية لا تصلح لأن تكون نظاماً عالمياً، بمعنى إن كل الدول تضع هدفاً لسياستها، فلو أصبحت كل الدول دائنة، يحق للمرء أن يسأل من هي الاطراف المدينة؟.

ثالثاً: النظريات التقليدية (الكلاسيكية) Classical theories

(نشأت النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية على أنقاض فلسفة التجاريين بعد منتصف القرن الثامن عشر واستندت إلى المذهب الحر في تلك المرحلة نتيجة لتغيرات الثورة الصناعية التي كونت طبقة رأسمالية من رجال الأعمال تسعى لتحقيق المزيد من الكسب والتوسع، ولا يكون ذلك بحسب وجهة نظرهم إلا من خلال الحرية الكاملة في اختيار النشاط الملائم، فضلاً عن قيام الثورة الفرنسية التي اعطت للحرية الاقتصادية مضموناً سياسياً كل هذه الاحداث منحت المذهب الحر نفوذاً عبرت عنه النظريات الكلاسيكية متمثلة بأفكار) آدم سميث، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل وغيرهم[2].

[1] عبد الخالق دبي عبد المهدي، قياس العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع بلدان مختارة باستعمال نموذج الجاذبية (2008- 1985)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 13.

[2] المصدر نفسه، ص 13.

1- نظرية الميزة المطلقة لـ أدم سميث

يعتبر بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وقد أهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر اسهاماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص ولهذا إن هناك تحقيق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها[1]:

أ- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارات العاملين.

ب- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

ج- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

أما التخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ومن ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الاخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بالميزة المطلقة نفسها وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهو ما يعني إن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

2- نظرية الميزة النسبية لـ ريكاردو

طبقاً لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبياً، أي السلع ذات الميزة النسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها. ولذا فإن نظرية النفقات النسبية تركز على جانب الإنتاج وتحديد السلع التي تدخل في التجارة الدولية ويعز والاقتصاديون إلى جون ستيوارت ميل فضل السبق في سد هذا النقص.

3- نظرية القيم الدولية لـ جون ستيوارت ميل

أكدت النظريات السابقة على جانب العرض في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، إلا أنها أهملت جانب الطلب إذ كانت الاشارة إلى أن نسبة التبادل تتحدد بحسب عوامل الطلب في الدولتين، لكن السؤال الذي يطرح كيف تتحدد نسبة التبادل؟ يجيب على هذا السؤال الاقتصادي ستيوارت ميل في نظريته المعروفة القيم الدولية، وتتلخص فكرة هذه النظرية في أن عرض أحد الدول لسلعة تنتجها يمثل طلب هذه الدولة لسلعة أخرى، تنتجها دولة ثانية وبالعكس أي إن هناك طلباً متبادلاً بين الدولتين، ولهذا إن

[1] د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مطبعة وائل للنشر، عمان، 2007، ص. ص 56-55.

نسبة التبادل التجاري ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين، وأن نقطة التقاطع ستقع بين الحدين الأدنى والأعلى لنسب التبادل بين السلع داخلياً.

رابعاً: النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيك) New Classical Theory

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى، إذ قلبت منوال التجارة الخارجية رأساً على عقب مما حمل الكتاب على التأمل من جديد في تلك النظرية، وعلى الرغم من كتابات العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال: هابرلر، وليونتيف، فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هيكشر وأسهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن من خلال:

1- نظرية كلفة الفرصة البديلة لـ هابرلر G.Haberler

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي هابرلر عام 1936 منتقداً بها نظرية الميزة النسبية، وأستند في تفسيره إلى كلفة الفرصة البديلة. بدلاً من التفسير الذي يعتمد على نظرية في العمل؟ إذن فالمقصود بكلفة الفرصة البديلة هي مقدار السلعة الثانية التي يجب أن يضحى بها لتوفير الموارد اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى. إذ أن هذا التفسير لا يقوم على أساس أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وأن العمل المتجانس؟ ولا يفترض أن كلفة السلعة أو سعرها يعتمد على ما تحتويه من عمل[1]. ولهذا إن بعض الدول تتفوق في بعض السلع المنتجة ذات الكثافة الرأسمالية فيكون لديها قلة في عرض العمل بالنسبة للطلب، وإن هناك دولاً تتفوق في إنتاج سلع ذات الكثافة العمالية السهلة التي لا تتطلب مهارة فنية. لذا إن هذا التفاوت يؤدي إلى تخصص الدول في إنتاج السلع كثيفة رأس المال أو السلع كثيفة العمل. وفي الحقيقة، فإن التبادل بين مختلف الدول يتخذ صوراً عديدة تتضمن انتقال الاشخاص والأموال والسلع، وفي هذه المبادلة تتكون العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

[1] عبد الخالق دبي عبد المهدي، مصدر سابق، ص. ص 17 – 18.

[2] محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، التحليل الاقتصادي (الجزئي، الكلي)، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 354.

وكما نعرف فإن كل دولة تسعى لان تتبادل مع الخارج، وان تتضمن تسوية مبادلاتها الدولية، كما تهتم في الوقت نفسه بأن تكون حقوقها متساوية على الأقل مع ديونها وذلك في الواقع هو توازن علاقتها الاقتصادية الدولية[1].

2 - النظرية السويدية لـ هيكشر – أولين Swedish Theory

بينت هذه النظرية التي جاء بها هيكشر – أولين بأن سبب قيام التجارة الخارجية يرجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج ومن ثم في أثمان المنتجات، نظراً لتفاوت السلع في ما يحتاج من مختلف العناصر مما يبرر قيام التجارة بين الدول المختلفة، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في الداخل تكون أسعارها منخفضة نسبياً، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في الدول المختلفة.

خامساً : الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي

تشير النظريات السابقة بمجملها إلى تفسير جانب من التبادل الدولي، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث يحاول إكمال بعض جوانب التفسير، وذلك بانطلاق من التغيرات الحديثة التي شهدها الاقتصاد العالمي والتركيز على الصورة الواقعية التي يشهدها التبادل الدولي، فبينما تشير النظريات السابقة إلى اختلاف واقع الدول المتبادلة تجارياً وظروفها، إلا أن الواقع يؤكد أن جانباً كبيراً من التجارة الدولية يكون بين الدول متشابهة الظروف، كذلك فأن الجانب الآخر من هذه التجارة يتمثل في تصدير منتجات متماثلة واستيرادها، لذا أنه من الممكن تطوير نظرية الإنتاج بإضافة عنصرين هما (رأس المال البشري، والتكنولوجيا) وقد برر ليونتيف أن لغز أنموذجه يكمن في الكفاية الانتاجية لرأس المال البشري، أما التكنولوجيا فيمكن أن تغير العلاقة بين الأرض والعمل ورأس المال، فضلاً عن رفع إنتاجيتهم، وقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي يضعان شروطاً أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري، فالإنفاق على تدريب العمال في بعض الفروع الجديدة يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج مما زاد إنفاق الدول المتقدمة على البحث العلمي[2].

---

[1] عبد الخالق دبي عبد المهدي، مصدر سابق، ص. ص 22 – 25 .

[2] العلاقات بين إيران والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز.

ومن خلال ما تقدم فإن النظرية الأولى تنطبق على سياسة تجارة ايران الخارجية عن طريق فرضيتها في زيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات، وكذلك تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وأما النظرية الثانية فإن آراء أصحاب هذه النظرية تتطابق وسياسة إيران التجارية من أجل تطوير التبادل التجاري مع دول العالم المختلفة. والنظرية الثالثة فإنها تسعى إلى عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، وهذا ما يتعارض والسياسة الاقتصادية في إيران. وقد كان للنظرية السويدية آراء تتوافق والسياسة الاقتصادية من خلال التجارة الخارجية، إذ إن التفاوت في وفرة السلع وأثمانها في دول العالم المختلفة ومنها إيران، ومن خلال هذا التفاوت في السلع والخدمات تقوم الدول بالتبادل التجاري فيما بينها.

ثالثاً: واقع التجارة الخارجية في إيران

يعتمد التبادل التجاري من خلال التجارة الخارجية بين دول العالم على الصادرات والاستيرادات. إذ إن صادرات بعض السلع التي تعتمد عليها اي دولة في العالم فائض لدى الدولة المصدرة لهذه السلعة الفائضة عن حاجتها في السوق المحلية. أما استيرادات دول العالم فهي تعتمد على ما تحتاج إليه الدول من سلع وخدمات لسد النقص الحاصل في احتياجات افراد الدول وحكوماتها من هذه السلع والتي تحتاج اليها في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك إن اي دولة عندما تريد التطور والازدهار فلابد إن تكون من خلال تجارتها الخارجية، وهذا يتحقق من زيادة التبادل التجاري الخارجي، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. فالتجارة الخارجية لها أهمية في أي اقتصاد في العالم، ومنها إيران من خلال الانكشاف التجاري مع دول مختلفة عن طريق الصادرات والاستيرادات. إذ تسعى ايران لتصريف ما يفيض عن حاجاتها من أنواع المنتجات ومنها النفط والغاز الطبيعي، واستيراد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات التي تدخل في العملية الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية. وتؤدي زيادة صادرات إيران إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الإيراني. إذ إن هذه الدولة منفتحة تجارياً مع أغلب دول العالم ومنها الدول النامية، والمجاورة لها مثل: العراق، وتركيا، والكويت، وأفغانستان، وباكستان، وبعض دول الإتحاد السوفيتي السابق.

وتسعى إيران لتنفيذ سياستها الخارجية الخاصة بتطوير علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز عبر قنوات عدة منها العلاقات الثنائية مع كل دولة

على حدة، وكذلك في لإطار التحالفات الإقليمية. فقد اقترحت إيران إنشاء منظمة بحر قزوين للتعاون، كذلك انضمت دول بحر قزوين إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم عشرة دول إسلامية غير عربية منها ست دول من جمهوريات الكومنولث المستقلة في وسط آسيا، ثم إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا، ولكن المنظمة لم تثبت قدرتها على توفير الآلية الفاعلة لحل قضايا الملكية والنقل والبيئة. ويهدف هذا القسم مناقشة طبيعة المنظمة كأطر إقليمية لتنظيم علاقات إيران بتلك الدول[1]. ومنظمة التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation Organization) : تضم عشر دول هي: إيران، وأذربيجان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وباكستان، وتركي، وأفغانستان، وقد كانت إيران هي التي دعت إلى إنشاء تلك المنظمة كبديل لمنظمة التعاون الإقليمي عام 1985. ومع انهيار الإتحاد السوفيتي سعت الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلى الانضمام إلى تلك المنظمة واحدة تلو الأخرى. وتسعى المنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في[2]:

1- تطوير التنمية المستدامة وتحقيقها فيما بين الدول الأعضاء.

2- السعي لزيادة التعاون الاقتصادي بين تلك الدول.

3- التركيز على تطوير التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في عدد من المجالات كالاتصالات والبنية التحتية، ومكافحة استخدام المخدرات وانتشارها، وحماية البيئة، وتطوير الموارد البشرية.

4- تدعيم الروابط التاريخية والثقافية بين شعوب تلك الدول الأعضاء.

5- تحقيق التكامل في أنشطة القطاعين العام والخاص بين الدول الأعضاء.

ولكي نطلع على واقع التجارة الخارجية في إيران فإننا سنستطلع الواقع من خلال ما يأتي:

1– الصادرات

تصدر إيران غالبية سلعها إلى دول جنوب شرقي آسيا، وتستقطب القارة الأفريقية غالبية السلع الإيرانية بعد القارة الآسيوية. وقد أفادت الإحصائيات الصادرة عن

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أسيا تستحوذ على 80 % من تجارة ايران الخارجية .

http//www. Alalam.ir/news .

مصلحة الجمارك الإيرانية بأن إجمالي تصديرات إيران غير النفطية يفوق إجمالي استيراد السلع إلى البلاد خلال نهاية 2012. وأكدت التقارير أنه جرى تصدير مليارى و497 مليون دولار من مختلف أنواع السلع غير النفطية الإيرانية من دون احتساب السوائل الغازية بينما تصل قيمة السلع المستوردة إلى البلاد خلال المدة المذكورة مليارى و37 مليون دولار. وتقع كل من العراق والصين وروسيا والهند ودولة الإمارات وتركمانستان وكازاخستان وباكستان وسلطنة عمان وأفغانستان وأذربيجان واندونيسيا والكويت وكوريا الجنوبية ومصر والقطر وماليزيا وجنوب أفريقيا والسعودية وارمينيا وطاجيكستان ولبنان واوزبكستان ونيجريا وتونس وقرغيزستان وروسيا البيضاء والجزائر وبنغلادش واليابان وسوريا وكينيا والبحرين وسريلانكا والسودان والاردن وتنزانيا وأوكرانيا وليبيا على رأس سلم أولويات ايران في تصدير السلع، وتأتي فيتنام وغانا وفنزويلا والبرازيل والفلبين وكوبا وتايلاند وهونغ كونغ وسنغافورة والبوسنة والهرسك وبلغاريا وصربيا وكرواتيا والمجر ويونان واستراليا في المرتبة الثانية. وقد شكل كل من العراق والصين والإمارات وافغانستان والهند وتركيا وكوريا الجنوبية وتركمانستان وباكستان وأذربيجان أكبر الأسواق الـ10 للسلع الإيرانية[1].

وقد أكدت التقارير الرسمية الإيرانية بأن صادرات إيران من السلع غير النفطية شهدت نموا بنسبة 20 % خلال 2012، تتخطى قيمة السلعة الإيرانية المصدرة غير النفطية خلال العام 2013حاجز 50 مليار دولار. وتعد المحطة الأولى للسلع الإيرانية غير النفطية كل من العراق والصين ودولة الإمارات وأفغانستان والهند خلال 2012 إذ تصل حصة هذه البلدان من إجمالي حجم تصدير السلع غير النفطية الإيرانية إلى نحو 66 %[2]. وارتفعت قيمة صادرات السلع والنفط والغاز الايرانية إلى العراق إلى 5,5 مليار دولار في عام 2014. وقال الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية – العراقية المشتركة إن العراق باعتباره ثاني شريك تجاري لإيران بعد الصين استورد سلعاً إيرانية بقيمة تِصل إلى مليارين و 200 مليون دولار مما رفع قيمة جملة الصادرات الايرانية الى هذا البلد إلى 5,5 مليار دولار. أهم السلع الإيرانية المصدرة إلى العراق تشمل المواد الغذائية والمعدات

[1] المصدر نفسه .

[2] ارتفاع قيمة صادرات السلع والنفط والغاز الإيرانية إلى العراق .

http//www.alsharqiya.com

الطبية والأدوية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والمائية[1]، وتشير التقارير إلى زيادة فائض الحساب الجاري من 6,6 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 إلى 8 % عام 2014. وجاء ذلك وسط هبوط سعر الصرف الحقيقي وارتفاع تكاليف إجراء أنشطة الأعمال الدولية، مما أدى إلى انخفاض الواردات، وهو ما عوّضه جزئيا انخفاض صادرات السلع والخدمات. وعلى الرغم من هذا التحسّن، يظل الحساب الجاري أدنى بشكل ملحوظ من نسبة 11 % من إجمالي الناتج المحلي المسجَّلة عام 2012 فقد كانت عائدات صادرات النفط ضعف مستواها الحالي. وتشير التوقعات إلى حدوث انتعاش متواضع للاقتصاد الإيراني.كما يشير سيناريو خط الأساس إلى أن الاقتصاد الإيراني سينمو بنسبة 1,5 % عام 2015 (من آذار 2014 إلى آذار2015) ونسبة 2,3 % عام 2016 وتتمثل المخاطر الرئيسية على الآفاق الاقتصادية في:

1- عدم توصل إيران إلى اتفاق شامل مع مجموعة خمسة زائد واحد وما يلي ذلك من تشديد للعقوبات الدولية على البلاد .

2- تصاعد حدة التوترات الإقليمية في العراق وسوريا .

3- عجز الحكومة عن تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحفيز النمو وخلق فرص العمل[2].

والجدول (1) الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:

الجدول (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية الاساسية لإيران

السنة	2013	2014	توقع 2015
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	-5.8	-1.7	1.5
معدل التضخم (%)	30.5	35.2	23.0
رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي (%)	-2.0	-2.2	-2.5
ميزان الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي (%)	6,6	8,0	5,0

المصدر:

- البنك الدولي، 2014، ص 38. www.worldbank.org/globaloutlook

[1] http://www.alqurtasnews.com/news/47802/AlQurtasNews

[2] أحمد جاسم محمد، تحليل وتقييم الإصلاح الاقتصادي في إيران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009، ص 126.

لذلك قد اعتمدت إيران على استخدام القيود التجارية من خلال زيادة الاعتماد على الحوافز الكمية والتعريفة الجمركية بهدف حماية الصناعات الوطنية الناشئة؛ وذلك بتخفيض القيود الكمية والتعريفة الجمركية ولمعرفة التطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية بعد تطبيق السياسات الاصلاحية من خلال التحرير التجاري. لهذا إن دراسة تطور السياسة النفطية يستدعي دراسة المتغيرات الاساسية لقطاع النفط في إيران؛ لأنه أحد القطاعات السلعية المهمة الذي يهيمن على بنية الناتج المحلي الاجمالي، مما يضع إيران ضمن الدول النفطية التي يرتفع فيها الاسهام النسبي لهذا القطاع في الناتج، كما يعد قطاع النفط العصب الاساسي للاقتصاد الإيراني. وعلى ذلك فإن هناك مشكلة يواجهها الاقتصاد الإيراني تتمثل في ضعف إسهام القطاعات الأخرى غير النفطية في التجارة الخارجية ويتطلب علاج ذلك العمل على استخدام عائدات صادرات النفط من أجل الانتقال إلى تحقيق نمو حقيقي في مجمل الفعاليات الاقتصادية[1]. ومع ذلك بقي قطاع التصدير يتميز بالتركيز الشديد، إذ تهيمن الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الإيرانية، والمعروف إن تصدير السلعة الاولية (النفط) بشكلها الخام يحرم الاقتصاد الايراني من موارد اضافية كان يمكن الحصول عليها لو أجريت عليها عمليات صناعية تحويلية تزيد قيمتها التبادلية من جهة وتسهم في تنويع القاعدة الانتاجية الوطنية وخلق روابط أمامية وخلفية بين القطاعات الاقتصادية كافة من جهة أخرى، فضلاً عن تقليل الارتباط بالسوق العالمية وتقليل تأثيرات الاخيرة عليها[2]. وأن الجدول (2) يوضح نسبة صادرات السلع والخدمات الإيرانية من الناتج المحلي الاجمالي.

ولكي نطلع على واقع التجارة الخارجية في إيران فإننا سنستطلع الواقع من خلال ما يلي: إذ يلحظ من الجدول (2) إن حصة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية[3]، فقد كانت أقل نسبة صادرات من الناتج المحلي الإيراني في عام 2001 قد بلغت 20,24 %، أما أعلى نسبة للصادرات من الناتج فبلغت 34,84 %، وهذا

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 1990، ص. ص 76-78.

[2] منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية، صادرات إيران.

http//www.sesrtcic. org

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، وحدة الدراسات، البصرة، 2008، ص 95 .

يدل على إن هناك زيادة في نسبة في الناتج المحلي من خلال زيادة صادرات السلع والخدمات الإيرانية.

الجدول (2)

نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي الايراني للمدة (2000 -2013)

السنة	النسبة %
2000	22,11
2001	20,24
2002	26,56
2003	26,64
2004	28,0
2005	33,27
2006	33,04
2007	32,59
2008	29,66
2009	25,57
2010	27,62
2011	26,09
2012	24,43
2013	34,84

المصدر:

- منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية ، صادرات ايران.
www . sesrtcic.org

أما الجدول (3) فيبين أن أقل قيمة للصادرات الإيرانية كانت في عام 2000 وقد بلغت 22999,6 مليون دولار ، ومن ثم بدأت بالزيادة حتى بلغت 171671,95 مليون دولار في عام 2013 . ومن خلال لذلك فإن نسبة الزيادة بين عامي 2000 و 2013 بلغ 13,3 %، في حين كانت قيمة الزيادة في الصادرات الإيرانية بين عام 2002 و 2013 بلغت 148672,3مليون دولار. وهذا يعني إن درجة التركيز على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، إذ إن زيادة الصادرات من مختلف السلع والخدمات من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية والاهتمام بالمنتجات المحلية.

الجدول (3)

صادرات السلع والخدمات في إيران للمدة (2000-2013) مليون دولار

السنة	قيمة صادرات السلع والخدمات
2000	22999,6
2001	22346,76
2002	35900,42
2003	37356,63
2004	47783,55
2005	68396,34
2006	80518,11
2007	101729,18
2008	107711,61
2009	93611,38
2010	116478,49
2011	154805,53
2012	136025,75
2013	171671,95

المصدر:

- منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية ، صادرات ايران http// www . sesrtcic. Org

2- الاستيرادات

بما أن الاستيرادات تعني جلب السلع والخدمات سواءً أكانت من الخارج أم من المناطق الحرة في الداخل. وتعني كذلك الاستيرادات عن الطلب على المنتجات الأجنبية من السلع والخدمات عن طريق الطلب المحلي، ومن خلال الجدول (4) الآتي الذي يوضح إن نسبة الواردات الإيرانية للسلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000 -2013).

الجدول (4)

نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

في إيران للمدة (2000-2013)

السنة	النسبة %
2000	16,97
2001	18,55
2002	22,56
2003	24,82
2004	25,78
2005	23,94
2006	23,71
2007	20 ,94
2008	21,67
2009	20,96
2010	20,72
2011	16 , 21
2012	20,38
2013	28,14

المصدر:

- منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية، صادرات ايران.

http// www . sesrtcic. Org .

ومما لاشك فيه إن انخفاض الواردات الإيرانية وزيادة الصادرات يهدف إلى ما يأتي:

الهدف الأول: تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات من خلال الاعتماد على السلع والخدمات المصنعة محلياً التي كانت تستورد من الخارج.

الهدف الثاني: زيادة الميزانية العامة الإيرانية عن طريق التصنيع المحلي والتقليل من الاستيرادات.

الهدف الثالث: زيادة الصادرات الإيرانية، وتقليل الاستيرادات تؤدي إلى فائض في الميزان التجاري الإيراني.

ومن ملاحظة بيانات الجدول (4) يتبين إن نسبة إسهام واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإيراني تتفاوت باتجاه ارتفاع نسبة إسهام من 16,97 % عام 2000. وقد بدأت هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض حتى بلغت 25,78 %عام 2004، وبعد ذلك استمرت إلى أدنى انخفاض في عام 2012 وبلغ هذا الانخفاض حوالي 16,21 %. وبعد ذلك ارتفعت نسبة الاسهام للواردات الإيرانية إذ بلغت 14, 28 % في عام 2013 . ولهذا فإن زيادة الاستيرادات تعزى إلى زيادة العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وزيادة الطلب المحلي الناجم عن الارتفاع السكاني، وقلة المعروض من السلع والخدمات المنتجة محلياً مما اضطر الدولة إلى سد الفجوة من خلال الاستيرادات

3- الميزان التجاري

يعني الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات في كل دولة. وهناك ثلاثة أنواع للميزان التجاري: الأول فائض الميزان التجاري حينما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات في كل دولة. والثاني عجز الميزان التجاري عندما تكون قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات، والثالث تكافؤ الميزان التجاري حينما تكون قيمة الصادرات متساوية وقيمة الاستيرادات. ..

لذلك إن الميزان التجاري يمكن أن يعكس صافي المبادلات للتجارة الخارجية، إذ أن الدول جميعاً تحاول أن يكون لها ميزان تجاري إيجابي، إذ يسجل هذا الميزان زيادة في الصادرات والتقليل من الاستيرادات بحيث يصبح هناك فائض في الميزان التجاري وليس عجزاً . وسوف نتطرق إلى الميزان التجاري الإيراني من خلال الجدولين (2) و (4) للمدة (2000-2013) فنلحظ في المدة المذكورة أعلاه إن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 22,11 % عام 2000 إلى 34,84 % عام 2013 بالمقابل فإن نسبة

الواردات الإيرانية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدتين المذكورتين 16,97 % و 28,14 % على التوالي، وهذا يعني إن هناك فائضاً في الميزان التجاري الإيراني بسبب ارتفاع نسبة الصادرات على الاستيرادات. ويدل ذلك على إن انفتاح الاقتصاد الإيراني وتوسعه من خلال الزيادة المستمرة في الصادرات الإيرانية من السلع والخدمات على اغلب دول العالم ومنها الدول النامية وبالأخص الدول المجاورة لإيران. لذلك إن الصادرات تسهم في رسم معالم الاقتصاد الإيراني وتترك آثاراً واضحة في النمو الاقتصادي لهذا البلد، وتعد الصادرات القناة الرئيسية لإلغاء أو تقليلها حالة تخلف الدخل القومي في إطار الحسابات القومية. ويكون ذلك من خلال دور الصادرات النفطية التي تشكل غطاءً للاستيرادات الإيرانية المتزايدة، إذ أن معادلة توازن الدخل مع الانفاق غير متوازنة إذا ما سقطنا اسهام الصادرات النفطية[1]. ومن خلال ما تقدم فإن التركيز السلعي للصادرات في إيران يوضح الدور المهيمن لصادرات النفط الخام من اجمالي الصادرات.

رابعاً : آفاق التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية

تعد ايران أحد الدول المنتجة للنفط وأهمها، إذ أن الاحتياطي الايراني من النفط حولي 10 % من الاحتياطي العالمي، وإيران تعد ثاني دولة مصدرة للنفط بعد السعودية، وهي رابع الدول المنتجة للنفط، إذ أن اهمية النفط الايراني الذي يؤثر على مجمل الاقتصاد الوطني، وكذلك فإن إيران من المناطق التي تكثر فيها المناجم والمقالع للخامات المختلفة. وبما أن الصناعات الوطنية الايرانية تُعد أرضية صالحة لبناء الاقتصاد الإيراني؛ بسبب وفرة المواد الأولية الاساسية لبناء مثل هذه الصناعات، لذا إن إيران وبسبب الثروة النفطية الهائلة تعتبر قوة مالية لتوفير رؤوس الاموال.

وقد جاءت هذه الاهمية بسبب تصاعد نسبة العائدات النفطية وغير النفطية. إذ تمتلك شبكة من الطرق والموانئ على طول الساحل الجنوبي، فضلاً عن أن لديها مرافئ أخرى على الساحل الشمالي للخليج العربي. لذلك إن إيران تبقى هي فقط التي تمتلك طرق المواصلات البرية والبحرية مع روسيا وأسيا الوسطى ومن دون الاستفادة من طرق المواصلات الايرانية لن تستطيع دول آسيا الوسطى (دول الإتحاد السوفيتي السابقه)

[1] د. نبيل جعفر عبد الرضا، د. علي نعيم الخويطر، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2012، ص 103.

الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي ومثال على ذلك[1]: الانابيب النفطية التي تربط لجمهوريات النفطية: أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان والاقتصاد العالمي.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن إيران تصلح أكثر من غيرها أن تكون الشريك التجاري الأفضل لأي مشروع للإفادة من الموارد المعدنية لبحر قزوين، وهذه الحقيقة لا يمكن إغفالها لأي اعتبارات أو دوافع سياسية واقتصادية[2]. لقد شهد عام 2012 نمواً كبيراً بمتوسط بلغ 5,7 % في بلدان شمال أفريقيا والشرق الاوسط وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط وهي: الجزائر، والبحرين، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات، واليمن. وقد جاء النمو مدعوماً باستعادة الإنتاج النفطي بالكامل بسبب ارتفاع أسعار النفط والطلب العالمي المتزايد على النفط،لذلك بين الجدول (5) نمو الاقتصاد الإيراني مع المؤشرات الاقتصادية المختارة[3].

الجدول (5)

نمو الاقتصاد الايراني مع مؤشرات اقتصادية مختارة

البيان	2007–2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الناتج المحلي الحقيقي التغير السنوي %	6 , 0	0 , 6	3 , 9	5, 9	3, 0	1,9 -	1,3 -	1,1
تضخم أسعار المستهلك %	13 , 9	25,4	10 , 8	12,4	21,5	30,6	27,2	21,1
نمو الناتج المحلي الاجمالي %	3,3	0,7	0,9	3 , 0	4 , 1	2, 3 --	3, 5 --	4 , 0 - -

المصدر:

- أفاق الاقتصاد الاقليمي. http//www.im.org

[1] المصدر نفسه، ص 103 .

[2] آفاق الاقتصاد الإقليمي. http //www.imf.org .

31 د. فهد مزبان خزار، الابعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2012، ص. ص 10-11.

أما الجدول (6) الذي يوضح اختيار دول مستوردة للنفط الإيراني ومؤشرات هذه الدول الاقتصادية ومقارنتها بمؤشرات إيران. نلحظ من خلال الجدولين (5) و (6) إذ إن نسبة النمو في إيران في عام 2008 بلغت 0,6 % بعد إن كانت 6,0 % عام 2007 وقد كان نمو الناتج الاجمالي في باكستان وأفغانستان أعلى من النمو في إيران؛ وجاء ذلك بسبب فرض الحصار الاقتصادي على إيران؛ بسبب ازمة المفاعلات النووية الإيرانية. وهكذا فقد بدأ نمو الناتج ينخفض في إيران المصدرة للنفط ويرتفع في أفغانستان .

الجدول (6)

دول مختارة مستوردة للنفط الإيراني ومؤشراتها الاقتصادية للمدة

البيان	2000-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو اجمالي الناتج المحلي الاجمالي								
افغانستان	-------	3,6	21,0	8,4	7,0	10,2	3,1	4,8
باكستان	3,5	3,7	1,7	3,1	3,0	3,7	3,5	3,3
تضخم أسعار المستهلكين المتوسط السنوي %								
أفغانستان	-------	26,4	6,8 17	3,3 10	11, 8	6 , 4	5 , 8 8	5 , 89 ,
باكستان	5,4	10,8	, 6	, 1	13 , 7	11 , 0	, 2	5

المصدر:

- أفاق الاقتصاد الاقليمي http//www.imf.org

بينما كان معدل نمو الناتج المحلي في إيران أعلى من معدل النمو للناتج المحلي في باكستان خلال العامين 2009 و 2010. وتساوى معدل النمو لكلا البلدين عام 2011 إذ بلغ 3 %، وقد انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإيراني عن معدل نمو الناتج المحلي في باكستان للأعوام 2012، 2013، 2014 على التوالي. وكذلك نلحظ من خلال الجدولين

(5) و (6) إن معدل التضخم مرتفع في الدولة المصدرة ومنخفض في الدولتين المستورتين، فقد بلغ معدل التضخم في إيران للمدة (2007-2000) بلغ 13,9 % وقد ارتفعت معدلات التضخم على الرغم من تصدير إيران للنفط والمواد الأخرى إلى دول أوربا، وأمريكا الشمالية، وجنوب شرق آسيا. كما ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك بسبب عدم إمكانية إيران استيراد ما تحتاج إليه من مواد بسبب الحصار، وقد وصل معدل التضخم عام 2011 إلى أعلى نسبة له بلغت 27,2 % وجاء ذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الاساسية الإيرانية، ولكن نلحظ بالمقابل إن معدل التضخم مرتفع في بدية المدة بالنسبة لكل من افغانستان ومنخفض في باكستان وفي نهاية المدة أي في عام 2011، نلحظ معدل التضخم منخفض في افغانستان ومرتفع في باكستان وهذا كله جاء بسبب الاوضاع غير المستقرة في منطقة جنوب آسيا وغربها وشرقها؛ بسبب الارهاب والحصار على إيران واحتلال امريكا في افغانستان، كل ذلك يجعل المنطقة غير مستقرة اقتصادياً واجتماعياً وامنياً.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية الإيرانية الصينية فقد أحتل النفط مكانه مركزية في العلاقات التبادلية بين الدولتين، وتتبادل الدولتان التعاون في مجالات الغاز والصناعات النفطية وقطاع البتروكيماويات، وتواصل الصين تزويد إيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية، في ظل معادلة البترول الإيراني بالتكنولوجيا والتجهيزات العسكرية، وهي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني من جهة، وما تلعبه التكنولوجيا من دور مهم في السياسة الخارجية لاسيما في الحالة الإيرانية من جهة أخرى. على الجانب المقابل، كنتيجة الصين لما يعرف بدبلوماسية النفط التي تعمل على توثيق العلاقات بالدول النفطية التي يستورد النفط منها، وبشكل خاص مع جيرانها ويبدو أن سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الامريكية ضد إيران، والتجاوب الذي أبدته الدول الغربية في تنفيذها، كانت سبباً رئيساً في نمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إيران والصين. لذا تُعد إيران حالياً ثاني أكبر مصدر للنفط للصين وتؤمن طهران 14 % من النفط إلى الصين. وتشارك الشركات الصينية في الاستثمار بالمشاريع النفطية في إيران وتحذو الشركات الصينية حذو الشركات الأوربية التي تحاشت الحظر

الأمريكي المفروض على صناعتها النفطية[1]. ومن خلال ذلك نلحظ إن الاقتصاد الإيراني قد دخل مرحلة جديدة بعد الألفية الثالثة، تميزت بتغير نسبي في بعض مواد الدستور أتاحت للقطاع الخاص ومنه الأجنبي في تطوير الصناعات النفطية الإيرانية على الرغم من تزايد العقوبات الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا الساخنة بين الطرفين. لذلك إن قطاع النفط يسهم بنسبة متدنية في الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنه قطاع مخصص للتصدير بشكل عام مما يعكس انخفاض إسهامه بالروابط الأمامية بالشكل المطلوب، والتركيز على توفير التمويل الرأسمالي للموازنة الإيرانية بالنقد الأجنبي النادر من عوائد صادرات النفط الخام. ولذا إن واحدة من مؤشرات الهيكل الاقتصادي لإيران هي مؤشرات الصادرات لما تسببه من تغير في ميزان النقد ألأجنبي وميزان المدفوعات[2].

و نلحظ كذلك إن هناك بعداً اقتصادياً للعلاقة التجارية القوية بين إيران والصين الشعبية من خلال الاستيرادات والصادرات لكلا من الدولتين، والجدول (7) الذي يوضح حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران. إذ أن الصين تُعد مصدر الأسلحة الرئيسي لإيران وقد زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ. فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى إن أجمالي حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران بلغ ما يقارب 810 مليون دولار للمدة (2009- 2000)، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات على عدد من الشركات الصينية العاملة في مجال السلاح، فقد عاقبت إدارة بوش الشركات الصينية 62 مرة لانتهاكها إجراءات الولايات المتحدة الامريكية. لذلك نلحظ حجم الصادرات العسكرية الصينية لإيران وبالمقابل فإن الصين تستورد ما تحتاج إليه من النفط الخام الإيراني، ولهذا إن حجم صادرات الصين إلى إيران بلغت أعلى حجم لها عام 2002، إذ وصلت إلى 111 مليون دولار ، وقد انخفض حجم صادرات الصين العسكرية لإيران في عامي 2000 و 2005 إذ بلغ 63 مليون دولار وهذا الانخفاض جاء بسبب الضغط الأمريكي على الصين ومع هذه الضغوطات فقد بلغت صادرات الصين فقط من الأسلحة والتكنولوجية العسكرية لإيران للمدة من (2009-2000) بلغت حجم الصادرات 810 مليون دولار.

---

[1] د. حسين علي هاشم، واقع وإمكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2012، ص. ص 118-111.

[2] د. فهد مزبان خزار، مصدر سابق، ص 12.

الجدول (7)

قيمة الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران (مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
القيمة	63	83	111	88	90	63	81	77	77	77	810

المصدر:

- د. فهد مزبان خزار، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية – الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2012، ص 15.

أما استيراد النفط من إيران فأن الصين تحصل على 14 % من وارداتها من إيران، وكذلك تطور الصين حقولاً نفطية في مقدمتها حقل أزاد يجان، وحقل بارس الجنوبي. وتعمل الصين في إيران من خلال شركات نفطية صينية، وشركات نفطية صينية مشتركة مع دول أخرى مثل شركة سوناغول المشتركة بين الصين وأنغولا التي وقعت عقداً مع إيران بـ 7,5 مليار دولار لتطوير حقلي أزاد يجان وباس الجنوبي. كما أن الصين وإيران وقعتا عقداً ضخماً لتصدير النفط والغاز من إيران للصين. ففي تشرين الأول 2004 وقع الطرفان عقداً بـ 70 مليار دولار لشراء نفط وغاز مسال من إيران لمدة 25 عاماً وتطوير حقل النفط في يادا فاران. ونلحظ من الجدول (8) الذي يوضح قيمة التبادل التجاري بين إيران والصين. إذ أن المدة التي سنتناولها في الجدول تمتد من عام 2005 وحتى عام 2009 ، إذ أن العلاقات التجارية الإيرانية - الصينية في تطور مستمر .بقيت الصين المصدر الرئيس لتكنولوجيا الصناعات الكيماوية والالكترونية، إذ أرتفع التبادل التجاري بينهما من 11 مليار دولار عام 2005 إلى ما يقرب من 27 مليار دولار عام 2009[1]. وكما يوضح في الجدول (8)، وهذا يدل على إن قيمة التبادل التجاري بينهما في تزايد مستمر.

الجدول (8)

قيمة التبادل التجاري بين إيران والصين (مليار دولار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	11	12	15	20	27

المصدر: - د . فهد مزبان خزار ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2012، ص 14 .

[1] المصدر نفسه، ص 12.

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

إن للتجارة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة للدول كافة سواءً أكانت متقدمة أم نامية من خلال التبادل التجاري (الصادرات، والاستيرادات)، إذ أن الدول تصدر ما يفيض عن حاجاتها وتستورد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات. ولهذا توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1– تعد التجارة الخارجية الإيرانية من القطاعات الإستراتيجية من خلال تطوير القطاعات الصناعية والزراعية المختلفة من أجل زيادة إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات .

2 - ارتفاع القيمة الاجمالية للصادرات للمدة (2013- 2000) من 22999,2 مليون دولار عام 2000 إلى 171671,95 مليون دولار عام 2013، أي بزيادة بلغت 148673,75مليون دولار خلال المدة المذكورة، وهذا التطور في قيمة الصادرات جاءت نتيجة زيادة أسعار النفط.

3– إن عوائد المالية الحكومة الإيرانية أغلبها تأتي من تصدير النفط الخام للأسواق العالمية. ولهذا فأن هذا القطاع يؤدي دوراً مهماً في تمويل القطاعات الاقتصادية الإيرانية الأخرى، إذ أن نسبة الصادرات الإجمالية من النفط بلغت 96,2 % بعد الحرب العراقية الإيرانية.

4– إن تزايد نسبة الاستيرادات الإيرانية من إجمالي الناتج المحلي من 16,96 % عام 2000 إلى 28,14 % عام 2013، جاءت بسبب ارتفاع عدد سكان إيران خلال المدة (2013- 2000)، وكذلك إلى ارتفاع عوائد صادرات النفط الإيراني.

5– يعتمد الاقتصاد الإيراني بشكل أوسع على القطاع النفطي بالدرجة الأولى.

6– ترتبط إيران بعلاقات تجارية خارجية بالعديد من الدول النامية، ومنها الدول المجاورة لإيران، وكذلك دول الإتحاد السوفيتي السابق، وروسيا، والصين، فضلاً عن وجود علاقات تجارية تربط إيران مع دول أمريكا الجنوبية.

2. التوصيات

1- إن من أهم المقترحات التي يوصي بها الباحث أنه لابد أن تكون هناك تكتلات اقتصادية لاسيما مع دول المنطقة المجاورة لإيران، بسبب تقارب العادات والتقاليد، وحتى هناك تقارب في أنواع السلع والخدمات التكنولوجية.

2- يوصي الباحث بأن تقوم الحكومة الإيرانية بالاعتماد في تصديرها على منتجات القطاعات المختلفة وليس على منتج لقطاع واحد وهو النفط، حتى يكون هناك توازن بين الصادرات النفطية وغير النفطية.

3- ضرورة تسهيل انتقال المستثمرين بين إيران والدول النامية للأعمال التجارية لتسهيل التبادل التجاري الخارجي للسلع والخدمات .

4- بما أن النفط يعد هو القطاع المهم لان أغلب صادرات إيران من خلال هذا القطاع، ولكن من الضروري تشجيع القطاع الخاص المحلي لأن يأخذ دوره من أجل تخفيف الاعباء على القطاع العام.

قائمة المصادر

- **الكتب**

1. السمان، محمد مروان، محبك، محمد ظافر (2009)، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي .
2. القريشي، مدحت (2007)، الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان.
3. عبد الرضا، نبيل جعفر (2008)، دراسات في الاقتصاد الإيراني، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، البصرة.
4. عبد المهدي، جلال (وآخرون) (2011)، الاقتصاد، مطبعة أساور، الطبعة الأولى، بغداد.
5. مختار، نان، (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر .

- **الرسائل والأطاريح الجامعية**

1. عبد المهدي، عبد الخالق دبي (2009)، قياس العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، بلدان مختارة باستعمال نموذج الجاذبية (1985 - 2008)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.
2. عبد الرضا، نبيل جعفر (1990)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
3. محمد، أحمد جاسم (2006)، تحليل وتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

- **الدوريات والدراسات العلمية**

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2014) . www.worldbank.org/globaloutlook
2. جويد، رائد فاضل (2013)، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (17)، جامعة تكريت.
3. خزار، فهد مزبان (2012)، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الإيرانية، جامعة البصرة.

4. عبد الصاحب، أحمد صدام (2008)، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية، العددان (43-44)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. عبد الرضا، نبيل جعفر، الخويطر، علي نعيم، (2012)، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الإيرانية، جامعة البصرة.
6. هاشم، حسين علي (2012)، واقع وإمكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، العدد (15)، مركز دراسات الإيرانية، جامعة البصرة.

- **المواقع الإلكترونية**

1. آفاق الاقتصاد الإقليمي.

http//www.imf.org.

2. ارتفاع قيمة صادرات السلع والنفط والغاز الإيرانية إلى العراق.

http//www.alsharqiya.com .

3. آسيا تستحوذ على 80 % من تجارة إيران الخارجية.

http//www.Alalam.ir/news .

4. بالمر، توم جي، العولمة أمر عظيم.

http//www. Misbalhrriyya.org.

5. جاد الرب، حسام، دراسة جغرافية تحليلية لواقع تجارة مصر الخارجية.

www.kotobiArabia.com.

6. منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية، صادرات إيران.

http//www.sesrtcic.org .

7. http://www.alqurtasnews.com/news/47802/AlQurtasNews

The reality of foreign trade between Iran and developing countries and its future horizons

Asst. Lecturer. Najii Sari Faris
Basrah and Arab Gulf Studies Center
University of Basrah

Abstract:

Iran is one of oil and natural gas exporter countries, and there are productive sectors contributes on the increase of level of income in Iran via diversification of Iran exports for various consuming and producing goods with developing countries. The Iranian government has sought to liberalize its foreign trade, this has led to improve the economy though eliminating quantitative restrictions on trade. As known, one of the factors that affect the Iranian economic structure is the export. However, this could lead to a change in the balance of payment and exchange rate balance of Iran as a developing country which reliance on import of export of different commodities and services. Therefore, this paper investigates the reality of foreign trade and its future horizon in Iran. However, the progress of Iranian foreign trade comes from big efforts devoted in successful economic development plans.

Besides, the international trade has a big significance which is different for country to another country, where it is considered a unique way to meet various needs of goods and services. Based on that, the economic power of a country is derived from its export, and the surplus of trade balance comes from diversified exports alongside with reducing level of import. However, the foreign trade of Iran with developing countries comes from oil export and other consuming and capital goods. In turn, it import some essential resources for to develop different economic sectors in order to mitigate its imports. Consequently, this study

focuses the future horizons of Iranian foreign trade which depend on technological progress for various activities of economic sectors in Iran and what are the developing country partners of Iran? And also what are the kinds of export and import between Iran and other developing countries.

Keywords:

Foreign Trade, Trade Liberalization, Technological Progress, Trade Balance, Diversification, Foreign Policy